

السيسي يتخلص من 19 من رجال مخابراته ليلاحقوا بـ21 سابقين



الأحد 26 يوليو 2015 م

نشرت الجريدة الرسمية، الأحد، قرار قائد الانقلاب عبدالفتاح السيسي، رقم 313 لسنة 2015، بنقل 19 من مسؤولي جهاز المخابرات العامة، إلى وظائف مختلفة في الحكومة، بدرجات محددة، على أن يسري القرار بدءاً من الأول من آب/أغسطس المقبل، فيما يراه مراقبين تصفيه لغير المؤيدين له -الذين يعتبرهم مؤيدين لمنافسه أحمد شفيق- داخل الجهاز الحساس.

وتم نقل الرجال التسعة عشر إلى عشر وزارات هي: الكهرباء والاستثمار والقوى العاملة والمالية والزراعة والسياحة والصناعة والتجارة والنقل والإسكان والتنمية المحلية.

وتتراوح درجات المنقولين الوظيفية الجديدة بين الدرجة الخامسة والثانية، في وظائف متوسطة فنية وكتابية ومهنية ومعاوني خدمة. وأشار مراقبون إلى أن هذه هي الدفعة الرابعة من مسؤولي جهاز المخابرات العامة التي يتخلص منها السيسي، ليبلغ العدد 40 من هؤلاء المسؤولين، منذ تشرين الثاني/أكتوبر عام 2014.

وفي ذلك الشهر أصدر السيسي قراراً بنقل سبعة موظفين من مسؤولي المخابرات إلى وزارات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومحافظة الجيزة، ووزارة الكهرباء والثقافة، والصناعة ومحافظة القليوبية والإسكندرية.

وشمل القرار نقل: أمجد مصطفى عبد العزيز، وأحمد محمد صبري مبروك، من وظائف متوسطة فنية وكتابية من المخابرات العامة، إلى محافظة الجيزة ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى نقل خمسة أشخاص من وظائف معاوني خدمة بالمخابرات العامة إلى وزارات الكهرباء والثقافة والصناعة، ومحافظات القليوبية والإسكندرية.

وفي الخامس من شباط/فبراير الماضي أصدر السيسي قرارات، تم نشرها بالجريدة الرسمية، بنقل ثلاثة من موظفي المخابرات العامة، هم: محمد منصور هليل، إلى وزارة الاستثمار، و Mageed Mahmoud Maged، إلى وزارة الاتصالات، وعبد الناصر فرج، إلى وزارة الكهرباء، بناء على مواد 47 لسنة 1978، وقانون 100 لسنة 1971 بشأن العاملين بالدولة.

وفي 18 حزيران/يونيو الماضي، أصدر السيسي قراراً بإحالة 11 من وكلاء المخابرات العامة للمعاش. وتضمن القرار -الذي نشرته الجريدة الرسمية- إحالة تسعه بناء على طلبهم، وإحالة الآخرين لعدم لياقتهم للخدمة صدياً، بحسب القرار، على أن يتم العمل به، اعتباراً من الثاني من تموز/يوليو 2015.

وقال مراقبون إن هذه القرارات المتتالية للسيسي بالتخلي من دفعات متتالية من مسؤولي جهاز المخابرات العامة إنما تستهدف تصفيه خصومه أو غير المؤيدين له في هذا الجهاز الرفيع.

واعتبر مراقبون أن التخلص من الدفعة الأخيرة، هو الأكبر، وقال بعضهم بصدر هذه القرارات المتتالية بحق مسؤولي هذا الجهاز، إنها "مذبحة غير مسبوقة" لرجال أهم جهاز سيادي في مصر، وهو جهاز المخابرات.

وكانت جريدة "الشروق" المصرية نشرت تقريراً حول وجود مؤيدين للمرشح الرئاسي السابق أحمد شفيق من كبار الضباط في "جهات سيادية".

وكان البرلماني الكويتي المعروف ناصر الدويلة تحدث في تغريدة على "تويتر" عن "اعتقال أبرياء في المخابرات العامة والجيش ليس لهم

أي علاقة بالثورة"، وهي المعلومة التي إن صحت فإنها تؤكد أن السيسي بدأ عملية تصفيية خصومه، سواء بإحالات على التقاعد أو باعتقالات، وتلقيق تهم

المصدر: عربي 21